العراق والاتحاد الأوروبي نحو شراكة إستراتيجية

أ.د. ستار جبار الجابري
مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية
جامعة بغداد

الملخص:

تعدُّ علاقات العراق مع دول الاتحاد الأوروبي من أعرق وأرصن علاقات العراق الخارجية، وعلى الرغم من تضرر تلك العلاقات خلال بعض الحقب الزمنية، وترديها أحياناً لاعتبارات عديدة، فإنها سرعان ما تعود لوضعها الطبيعي، لأهمية العراق الاستراتيجية بالنسبة للدول الأوروبية من جهة، ولاهتمام العراق بعلاقاته الأوروبية من جهة أخرى. وكان للاتحاد الأوروبي دور مهم في العراق في حقبة ما بعد ٢٠٠٣، من خلال العلاقات السياسية المهمة مع الحكومة العراقية، ومحاولة تحقيق شراكة حقيقية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ، واهتم الاتحاد الأوروبي بمجالات حقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، وتعزيز القدرات الأمنية العراقية. وسنحاول في هذا البحث دراسة مواقف دول الاتحاد الأوروبي من العراق، ومن ثم محاولة الاتحاد الأوروبي والعراق لتأسيس شراكة استراتيجية بينهما .

Iraq and the European Union towards a Strategic Partnership

Prof. Dr. Sattar Jabbar Al. Jaberi
Center for Strategic and International Studies
Baghdad University

Abstract:

The Iraq's relations with the European Union countries of the oldest and surest Iraq's foreign relations, in spite of the damage to those relationships during certain time periods, and sometimes degradation several considerations, they quickly return to normal, the importance of Iraq's strategy for European countries on the one hand, and interest in Iraq, the European its relations On the other hand.

The EU played an important role in Iraq in the era after 2003, through important political relations with the Iraqi government, and try to achieve a real partnership in the political, economic and cultural fields, and interested in EU areas of human rights, and civil society organizations, and strengthen the Iraqi security capacity and we will try in this Find the study of the positions of the European Union countries of Iraq, and then try the European Union and Iraq to establish a strategic partnership between them.

المقدمة :

تعدُّ علاقات العراق مع دول الاتحاد الأوروبي من أعرق وأرصن علاقات العراق الخارجية، وعلى الرغم من تضرر تلك العلاقات خلال بعض الحقب الزمنية، وترديها أحياناً لاعتبارات متعددة، فإنها سرعان ما تعود لوضعها الطبيعي؛ لأهمية العراق الاستراتيجية بالنسبة للدول الأوروبية من جهة، ولاهتمام العراق بعلاقاته الأوروبية من جهة أخرى .

ويعدُّ الاتحاد الأوروبي من أكبر الجهات المانحة للمساعدات الانمائية في العراق؛ فقد أنفقت المفوضية الاوربية أكثر من مليار يورو على مجالات التعليم والصحة في العراق، وقد مثل افتتاح مقر للمفوضية في بغداد بداية جديدة لعودة العلاقات بين العراق ودول الاتحاد الأوروبي.

إن دول الاتحاد الأوروبي لا يمكن أن توضع في خانة واحدة عند مناقشة موقفها من العراق، وذلك يعود إلى موقف كل دولة من دول الاتحاد من الشأن العراقي ابتداءً من مرحلة ما قبل الاحتلال الأمريكي للعراق أولاً، ومن ثم موقفها من كل الإجراءات الأمريكية في العراق بعد الاحتلال، ومن ثم مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي. ذلك أن الاتحاد الأوروبي لم يخرج منذ البداية (أي قبل وقوع الاحتلال وبعد وقوعه) بموقف موحد، وتباينت مواقف دوله تبايناً شديداً بين المشارك والمؤيد والرافض، حتى أن البعض كان يعتقد أن ذلك الأمر سيحدث شرخاً في علاقات دول الاتحاد مع بعضها، ولكن الاتحاد الأوروبي يتسم بأحقية كل دولة من دوله في اتخاذ سياسة خارجية قد تختلف مع غيرها من أعضاء الاتحاد، على الرغم من سعيه (الاتحاد الأوروبي) في أغلب الأحيان للخروج بموقف موحد في أغلب قضايا السياسة الخارجية .

إن العلاقات العراقية – الأوروبية مرت بمراحل من الانقطاع ابتداءً من مشاركة الدول الأوروبية في حرب الخليج ١٩٩١ ، فضلاً عن استجابة الدول الأوروبية لقرارات فرض الحظر على العراق، والذي أدى الى سلسلة من العقوبات الاقتصادية ضده.

وبدأت العلاقات تأخذ منحى آخر بعد عام ٢٠٠٣ ، إذ بدأت الدول الأوروبية بالتوجه اقتصادياً وسياسياً نحو العراق، وبدأت دول الاتحاد الأوروبي بإعادة تمثيلها الدبلوماسي في العراق .

لذلك نحاول في هذا البحث دراسة مواقف دول الاتحاد الأوروبي من العراق، ومن ثم محاولة الاتحاد الأوروبي والعراق لتأسيس شراكة استراتيجية بينهما.

أولاً/ مواقف دول الاتحاد الأوروبي من السياسة الأمريكية في العراق واحتلاله:

اتخذت المجموعة الأوروبية بعد دخول العراق الى الكويت وضمن إطار التعاون السياسي الأوروبي سلسلة من الاجراءات الاقتصادية والمتمثلة بالحظر النفطي، والغاء الامتيازات المالية للعراق، وتجميد الارصدة العراقية في الدول الأوروبية، ثم أتخذ قرار الحظر التام على العراق

استجابة للقرارين ٦٦٠ و ٦٦١ الصادرين عن مجلس الأمن، وتم الربط بين التعاون السياسي الأوروبي والجماعة الاقتصادية الأوروبية، إذ انتقل القرار إلى مؤسسات الاخيرة، فقرر المجلس بالتعاون مع المفوضية استخدام نصوص معاهدة الجماعة الاقتصادية الاوربية (المواد ١١٣،٢٢٣،٢٢٤) من أجل فرض قرار الحظر [١] .

وعليه فالدول الأوروبية قررت الاشتراك في عمليات الحصار ضد العراق، إذ كشفت الجماعة الاوربية عن فعالية مؤسساتها في الاستجابة لقرارات مجلس الامن، وكذلك في ترجمة حالة إجماعية من الإدانة، الى قرارات اقتصادية فعلية وتطبيقها بالقرارات الجماعية، فالبرلمان الأوروبي أدان دخول العراق الى الكويت، وأيد إجراءات الحظر المتخذة بحق العراق، وأدان ضم الكويت، وأكد ضرورة تعويض الدول المجاورة والمتضررة من الحظر .

وبعد قرارات الادانة تحركت المفوضية الاقتصادية من أجل عزل العراق اقتصادياً وذلك عبر تجميد أصوله الموجودة في الخارج. وفي الخامس من آب ١٩٩٠ أصدرت المفوضية بياناً دعمت فيه قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠، وأعلنت اتخاذ الاجراءات المتمثلة بفرض حظر على النفط المصدر من العراق والكويت، وتجميد أصول العراق الموجودة في البلدان الاعضاء، فضلاً عن حظر بيع الاسلحة للعراق وتعليق جميع أنواع التعاون العسكري والفني والعلمي مع العراق، فمن الناحية الاقتصادية تعاملت المفوضية الأوروبية مع الأزمة بطريقة سريعة وحاسمة، إذ توصلت البلدان الأعضاء إلى اتفاق حول الطريقة التي يتم التعامل بها مع الأزمة خلال ستة أيام فقط من وقوعها وعلى الرغم من أن كل دولة أرسلت وحدات منفصلة إلى منطقة الخليج من أجل المساعدة في تطبيق الحظر الاقتصادي على العراق فقد كان هناك تنسيق بين مختلف الأطراف الأوروبية للمشاركة في تلك المهمة [٢] .

فالدول الأوروبية اتخذت موقفاً متشدداً من العراق، فبريطانيا على سبيل المثال أوضحت أن دخول العراق إلى الكويت هو انتهاك لسيادة دولة مستقلة وبالتالي انتهاك لأحد أهم مبادىء القانون الدولي، كما تبنى البرلمان البريطاني موقفا داعماً للنهج الداعي إلى القيام بعمل عسكري لإرغام العراق على الخروج من الأراضي الكويتية، فسارعت بريطانيا للاستجابة للمطالب العسكرية اللازمة لإنجاح مهمة التحالف الدولي، وقامت بنشر قواتها البحرية والجوية، فبحلول منتصف كانون الثاني ١٩٩١ أرسلت بريطانيا إلى منطقة الخليج قوة مدرعة للمشاركة في العمليات العسكرية ضد العراق [٣] .

أما فرنسا؛ فقد شاركت في التحالف ضد العراق رغم محاولتها لإيجاد الحلول السلمية والمبادرات، إلا أنه وبحكم موقعها كعضو دائم في مجلس الأمن وقطبيتها الأوروبية كلها عوامل دفعتها إلى المشاركة في الحرب، وهناك من يرى بأن العراق لجأ الى اختلاق التوتر مع باريس

حينما دخلت قوات عراقية في منتصف أيلول ١٩٩٠ منزل السفير الفرنسي في الكويت واحتجزت الملحق العسكري الفرنسي ومعه ثلاثة من الرعايا الفرنسين كرهائن، فدفعت تلك الحادثة بالرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران إلى إرسال قوات برية فرنسية إلى السعودية كما دعا مجلس الامن الدولي إلى توسيع الحظر وفرض عقوبات مشددة ضد الذين يحاولون خرقه [٤] .

وبعد انتهاء العمليات العسكرية وخروج العراق من الكويت بدأت سلسلة من القرارات التي حاولت إضعاف العراق وشل قدرته، فكان القرار الاممي رقم ٦٨٧ الذي أنشئ بموجبه فريق تابع لوكالة الطاقة الذرية مهمتها تفتيش وتدمير أسلحة العراق غير التقليدية بشكل كامل وعلى نفقة الحكومة العراقية .

أما السياسة الأوروبية؛ فكشفت بعد انتهاء الحملة العسكرية عن رغبة في التدخل لفرض الديمقراطية، إذ تقدمت كل من فرنسا وبريطانيا بمبادرة حماية أكراد شمال العراق باسم مبدأ " حق التدخل الانساني "، ولقي تأييد البرلمان الأوروبي الذي اتخذ بعض القرارات لحماية الاقليات وهي حماية أكراد العراق وإعلان حقوق الشعب الكردي أينما وجد . وبالفعل تم اصدار القرار الاممي رقم ٦٨٨ في الخامس من آذار ١٩٩١ الذي قضى بإنشاء منطقة آمنة شمال العراق وهي ما عرفت بخط الشمال ٣٦ [٥] .

استمرت المواقف الأوروبية باتجاه ضرورة امتثال العراق لكل قرارات مجلس الامن والتأكيد على ضرورة استمرار نظام التفتيش يونسكوم الذي أدى الى نزع أسلحة العراق، فالموقف الألماني اتضح خلال رأي مجموعة من الخبراء في المستشارية الألمانية الذين طالبوا بزيادة عدد المفتشين والمراقبة المستمرة للعراق عن طريق الاقمار الصناعية، وإنشاء محكمة خاصة تنظر بالانتهاكات التي تتعرض لها عمليات التفتيش ونظام العقوبات الصادرة ضد العراق، وفي ١٠ شباط ٢٠٠٣ أعلنت فرنسا وروسيا والمانيا بياناً مشتركاً حول العراق جاء فيه التأكيد على نزع سلاح العراق طبقا لقرارات مجلس الامن والتأكيد على ضرورة منح كل الفرص لنزع سلاح للعراق بشكل سلمي، وأخيراً أن النظام العراقي يجب أن يواجه مسؤولياته بأكملها، فإليه يعود الأمر لإثبات تعاونه التام مع لجنة (أنموفك) والوكالة الدولية للطاقة الذرية [٦] .

وفي أثناء التحضير لحرب عام ٢٠٠٣ ، لم يكن مستغربا أن تتعارض رؤية بعض الدول الأوروبية مع رؤية الولايات المتحدة الأمريكية ، فالعديد من الدول الأوروبية لاسيما فرنسا وألمانيا بوصفهما القاعدة التي يرتكز عليها الاتحاد الأوروبي من مصلحتهما عدم إشعال الحروب في بؤر التوتر في العالم ، لاسيما منطقة الشرق الأوسط ، القريبة جغرافياً منها والتي ترتبط بمصالح اقتصادية وتاريخية معها .

وعلى الرغم من الروابط بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، إلا إن رؤيتهما لإدارة الصراع تبدو مختلفة ، فأوروبا ترجح في أغلب الأحيان كفة الوسائل السلمية والدبلوماسية بدلاً عن الوسائل العسكرية ، وتفضل اتخاذ القرارات الجماعية عبر المؤسسات الدولية لاسيما في مجلس الأمن ، بينما ترى الولايات المتحدة إن إدارة الصراع الدولي يتحكم فيه عامل القوة العسكرية التي تتمتع بها.

لقد انقسمت المواقف الأوروبية بشأن الحرب الأمريكية على العراق إلى فريقين متعارضين تماماً، فالأول قادته بريطانيا وانضمت إليها كل من اسبانيا وايطاليا والبرتغال ، الذين أيدوا التوجهات الأمريكية ، وأعلنوا مشاركتهم بقوات عسكرية فضلاً عن تقديمهم المساعدات اللوجستية للقوات الحليفة ، أما الثاني فقادته فرنسا وانضمت إليها كل من ألمانيا وبلجيكا دعوا إلى ضرورة اتخاذ الوسائل الدبلوماسية في حل الأزمة [٧].

واختلفت مواقف ومصالح كل من المعسكرين – المؤيد والرافض للمشروع الأمريكي – ، ففي الجانب المؤيد تكاد تلتصق بريطانيا بحكومتها العمالية بصورة شبه كاملة بموقف واشنطن في إطار التحالف الاستراتيجي بينهما ، وبعدها من حيث قوة التأييد هولندا والدانمارك ، أما التأييد الاسباني والايطالي فكان أكثر تحفظاً ، ويمكن فهم موقف البلدين الأخيرين في إطار محاولتهما التأكيد على استقلاليتهما في وجه المحور الفرنسي الألماني في القارة الأوروبية . أما دول أوروبا الشرقية والوسطى فلها دوافعها الخاصة ، فبولندا وجمهورية التشيك والمجر فضلاً عن جمهوريات البلطيق تسعى جميعها في ظل وضعية جيو استراتيجية شديدة التعقيد لتوظيف علاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة لخلق حالة من التوازن الإيجابي في فعلها الخارجي في ظل ارتباطها العضوي بالاتحاد الأوروبي [٨].

وفي الجهة المقابلة تمركزت الدول المناوئة للمشروع الأمريكي في العراق والتي ضمت بصورة أساسية فرنسا وألمانيا وبلجيكا ، وبدرجات أقل اليونان والنرويج والسويد على عدم مشروعية استخدام القوة العسكرية في نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية إلا بعد استنفاد كافة الوسائل وبترخيص واضح من الأمم المتحدة ، وعلى عدم جواز التدخل المباشر لتغيير نظام الحكم في العراق وغيره من دول المنطقة [٩].

وتصدت الدبلوماسية الفرنسية مسنودة بالدعم الألماني منذ البداية للتهديدات الأمريكية ازاء العراق ، وتميزت بتحركاتها المكثفة ، التي تمثلت بسلسلة الاتصالات والمشاورات التي أجراها الرئيس الفرنسي جاك شيراك ووزير خارجيته دومنيك دوفيلبان سواء على صعيد مجلس الأمن ، أو على المستوى الأوروبي ، فضلاً عن حلف شمال الأطلسي .

وفي الحقيقة فإن المتغير الرئيس الذي ساهم في " صمود " فرنسا بوجه الضغوط الأمريكية ، يتمثل في التطور الذي حدث في بنية التجربة الأوروبية ، فرغم أن هناك عدد من الدول داخل

الاتحاد الأوروبي رفضت الانصياع للموقف الفرنسي، ومنها بريطانيا المتحالفة تقليدياً مع الولايات المتحدة ، فإن وجود ملامح بناء أوروبي يقوده المحور الفرنسي الألماني مثل السند الرئيس لهذا التوجه الجديد ، على الرغم من أنه من المبكر – حينها – الحديث عن قطب أوروبي لديه سياسة خارجية ودفاعية موحدة .

وعلى الرغم من إدراك الحكومتين الفرنسية والألمانية بتصميم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا شن الحرب على العراق ، إلا إنهما بذلا مساعيهما حتى الساعات الأخيرة قبيل إعلان الحرب، للدعوة إلى إعطاء فرص الحل الدبلوماسي للأزمة ، ومضاعفة جهودهما في المنظمة الدولية، معتبرين عدم شرعية الحرب من دون استصدار قرار دولي واضح وصريح من مجلس الأمن بعد استنفاد الخيارات الدبلوماسية كافة بمنح فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة فرصة القيام بعملها لاستصدار قرارها النهائي بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية واثبات عدم تعاون العراق مع تلك الفرق [١٠].

وبديهي إن إلحاح فرنسا إعطاء مجلس الأمن كلمة الفصل في الحرب كانت ترمي إلى منح الفاعلية لهذه المؤسسة الدولية التي تعدّ فرنسا عضواً دائماً فيها ، ومن خلالها تفرض نفسها طرفاً مساهماً في تسوية الأزمة العراقية .

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت من خلال خطاب وزير خارجيتها كولن بأول في ٥ شباط ٢٠٠٣ ما تصورت أنه أدلة كافية لإقناع المجتمع الدولي بتأييد الحرب على العراق . إلا أن الدبلوماسية الفرنسية تمكنت من تشكيل محور معارض للحرب داخل المجلس بعد انضمام كل من روسيا والصين (العضوين الدائمين) يؤيد عدم الاستعجال في حل الأزمة على وفق الخيار العسكري.

وفي الحقيقة أن التصور الذي طبع الدبلوماسية الفرنسية منذ التحضير للحرب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وحتى احتلال العراق في ٩ نيسان ٢٠٠٣ عدّ الحرب (أسوأ الحلول وآخر الخيارات) ، وهذا ما تجلى في تصريحات الرئيس جاك شيراك في مناسبات عدة .

ومثل إصرار فرنسا على استخدام حق الفيتو في مواجهة الحرب الأمريكية على العراق ما يشبه الانقلاب على ساحة العلاقات الفرنسية الأمريكية ، دون أن يعني ذلك أنها وصلت إلى درجة القطيعة . ولعل دلالة هذا الموقف تكمن في أنه تمثل تحولا كبيرا في مواقف فرنسا على الساحة الدولية منذ تأسيس الجمهورية الخامسة التي اعتمدت أساساً على استراتيجية احتجاجية في مواجهة كثير من السياسات الأمريكية دون القدرة على خلق بديل عملي لها . ومثل التهديد الفرنسي باستخدام حق النقض ليضع فرنسا للمرة الأولى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية بمواجهة الولايات المتحدة ، واستخدام الفيتو في مواجهة مشروع قرار أمريكي [١١].

وقد عقدت قمة الاتحاد الأوروبي في اليوم الذي أعلنت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بدء العمليات العسكرية ضد العراق ، وتجنبت دول الاتحاد الخوض في الخلافات التي سبقت تلك العمليات ، وتضمن البيان الختامي استعداد دول الاتحاد لتقديم المساعدات الإنسانية للشعب العراقي ، وضرورة إعطاء الأمم المتحدة دوراً في الترتيبات التي ستنجم عن الاحتلال ، فضلاً عن أهمية استعادة السيادة للعراقيين بأسرع وقت ممكن .

لقد كان للثقل الدبلوماسي الفرنسي مضافاً إليه الثقل الاقتصادي الألماني دوراً مهماً في تشكيل محور سياسي ومعنوي كبير في معارضة الحرب ، والذي انعكس على اجتماعات دول الاتحاد الأوروبي التي شهدت استقطاباً بين أنصار ومعارضي الحرب . وكان التجسيد الأبرز عندما طلب الرئيس الفرنسي جاك شيراك من دول أوروبا الشرقية المؤيدة للولايات المتحدة الأمريكية أن تلتزم الصمت فردت تلك الدول باتهام فرنسا بالدكتاتورية . هذا فضلا عن توصيف المستشار الألماني للدول الأوروبية الثمان التي وقعت على إعلان التأييد لموقف الرئيس الأمريكي من العراق عندما قال : " هناك عصابات عميلة لواشنطن داخل القارة الأوروبية " [١٢].

ولعل أبرز تداعيات الحرب على أوروبا إنها أحدثت انقساماً في المواقف الأوروبية ، وانعكس ذلك على فاعلية هذه الدول إزاء الأزمات الدولية ، إذ انفردت الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ قرار الحرب والاحتلال من دون التشاور مع حلفائها الأوروبيين ، وإذا كانت المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة ومجلس الأمن تتطلب من الدول الكبرى سياسة التنسيق والتوافق فيما بينها، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تصرفت خارج إطار هذه المؤسسات لمصلحة سياستها في المنطقة [١٣].

ومع تطور العمليات العسكرية الأمريكية في العراق بعد الاحتلال ، فإن دول الاتحاد الأوروبي بدأت تدرك انعكاسات عدم الاستقرار في المنطقة العربية على أمنها ، لاسيما أنها تشكل امتداداً جغرافياً للشواطئ الأوروبية ، فضلا عن المصالح الاقتصادية ، إذ إن الطاقة النفطية تشكل عصب الاقتصاد للدول الصناعية ، كما إن المنطقة سوقاً واسعة للبضائع الأوروبية ، فضلاً عن العديد من الاتفاقيات العسكرية الثنائية الموقعة بين بعض الدول الأوروبية ودول الخليج العربي .

وظهرت العديد من التيارات المرتبطة بتنظيم القاعدة التي هددت بنقل أعمال العنف إلى عواصم أوروبية ، وفعلاً شهدت بعض هذه العواصم لاسيما تلك التي شاركت مع الولايات المتحدة في التحالف بعضاً من أعمال العنف تلك ، كتفجيرات مدريد ولندن ورفعت مستوى التأهب إلى أعلى مستوياته . فالحرب والاحتلال لم يؤثرا في تقويض الإرهاب ، بقدر ما وسع من انتشار العمليات المتطرفة وفتح جبهة جديدة ، وبذلك دحضت فكرة إن غزو العراق جعل العالم أكثر أمناً .

من جانب آخر انعكست معارضة كل من فرنسا وألمانيا الحرب على العراق ، إلى منعها من الحصول على عقود إعادة الاعمار في العراق ، إذ منعت هذه الدول من تقديم عطاءات خاصة

بإعادة الاعمار ، لذلك جدد قادة دول الاتحاد الأوروبي في قمة بروكسيل في ١٢ كانون الأول ٢٠٠٣ على ما يأتي [١٤]:

١- دعم إعادة الاعمار السياسي والاقتصادي في العراق ضمن إطار قرارات مجلس الأمن .

٢- تأكيد بيئة أمنية مناسبة .

٣- دور حيوي للأمم المتحدة يعدّ أساساً لنجاح العملية السياسية .

٤- دعمها تسريع الجدول الزمني لنقل السلطة إلى الشعب العراقي .

لقد أوضحت الحرب الأمريكية على العراق ، وما أعقبها من احتلال عسكري حدود فاعلية الموقف الفرنسي إزاء أزمات وقضايا الشرق الأوسط ، مقارنة بالثقل الأمريكي وقدرته على استقطاب تحالف دولي للحرب . فعلى الرغم من قيادة معسكر الدول المعارضة للحرب متحالفة مع بعض أعضاء مجلس الأمن الدائمين (روسيا والصين) فضلا عن ألمانيا ، ومساعيهم في تجنب الحرب إلا إن تلك المساعي لم تسفر عن تعطيل مضي الولايات المتحدة وبريطانيا إلى الحرب.

لقد أدركت فرنسا حقيقة الموقف الأمريكي والبريطاني في شن الحرب واحتلال العراق الذي ينبع من دوافع استراتيجية تتعلق بالمشروع الأمريكي للمنطقة، استناداً إلى ما يسمى بالشرق الأوسط الكبير ، ويتجه نحو أهداف إعادة صياغة المنظومة الأمنية الإقليمية في المنطقة.

وإذا كانت فرنسا قد عجزت في الحيلولة دون نشوب الحرب فإنها استمرت بمعارضة الاحتلال ودعت إلى ضرورة منح السيادة للعراقيين وتحملهم مسؤولياتهم بأنفسهم بأقرب مدة ممكنة.

ثانياً/ مواقف دول الاتحاد الأوروبي من الاستراتيجية الأمريكية إزاء العراق حتى الانسحاب العسكري:

أما بالنسبة لموقف دول الاتحاد الأوروبي من الاستراتيجية الأمريكية في العراق؛ فينقسم على ثلاث مجموعات، المجموعة الأولى من دول الاتحاد الأوروبي (وأهمها بريطانيا) اشتركت منذ البداية في عمليات غزو العراق، واحتلاله ، واشتركت في القوات المتعددة الجنسيات، وهذه الدول تدعم بشكل كامل السياسة الأمريكية في العراق، وترى في الخطط الاستراتيجية الأمريكية المخرج الصحيح لتحقيق النصر في العراق، وهي تعمل على إكمال الجهد الأمريكي وتدعيمه، وتعد نفسها حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة، على الرغم من التغير الذي حصل بخروج توني بلير وتولي غوردن براون رئاسة الوزراء في بريطانيا [١٥].

أما المجموعة الثانية؛ فهي تلك التي اشتركت في عمليات غزو العراق، ومن ثم في القوات متعددة الجنسيات ، لكنها انسحبت من الائتلاف لأسباب متعددة أهمها التغيير الذي حصل في حكومات تلك الدول، ومجيء حكومات تعارض المشروع الأمريكي في العراق، وأهمها اسبانيا ، إذ

أطاح خوزيه رودريغيز ثاباتيرو برئيس الوزراء خوزيه ماريا أثنار، وكان موضوع العراق من أهم المواضيع التي أطاحت بأثنار، لاسيما بعد تفجيرات مدريد التي سبقت الانتخابات بمدة قصيرة ، إذ عدّ الناخبون أن تحالف اسبانيا مع الولايات المتحدة وبريطانيا في غزو العراق قد وضع بلدهم في مرمى نيران حرب ليس لهم فيها مصلحة تذكر[١٦].

وموقف هذه الدول من الاستراتيجية الأمريكية في العراق متأرجح بين المتحفظ ، والرافض، وغير المهتم ، وترى هذه الدول في الغالب أن يتم إعطاء المجتمع الدولي فرصة التواجد وحل مشاكل العراق ، وبالذات الأمم المتحدة ، وإعطاء العراقيين مزيداً من السلطات والسيادة، إذ صرح رئيس الوزراء الاسباني ثاباتيرو بوجوب إعطاء الأمم المتحدة دوراً قيادياً في العراق ، بعد أن قام بسحب القوات الاسبانية من العراق [١٧]. فضلا عن ذلك فقد أعلن وزير الخارجية الاسباني ميغيل أنخيل موراتينوس بوجوب منح الأمم المتحدة " مسؤولية كاملة " لإدارة الأوضاع في العراق . وأضاف " يجب أن نعيد للعراقيين الشعور بأنه تم تحريرهم ، وإننا في العراق لكي نساعدهم على إقامة نظام ديمقراطي ، فالمشكلة الآن أن العراقيين ينظرون إلى القوات الأجنبية على أنها جيش احتلال " [١٨].

أما المجموعة الثالثة من الدول – وهي الأهم – فهي تلك التي قادت المعارضة الدولية والأوروبية ضد المخططات الأمريكية تجاه العراق ، وعارضت الغزو ، ومن ثم كل ما ترتب عليه من إجراءات ، وأهم تلك الدول فرنسا وألمانيا . وهذه الدول اتسم موقفها بكثير من التغير، إذ انتقلت ألمانيا أولا من المعارضة للتوجهات الأمريكية في العراق إلى المساند تارة ، أو المتحفظ تارة أخرى ، ودعت في كثير من الأحيان إلى تحكيم الشرعية الدولية في الموضوع العراقي والتسليم التدريجي للسلطة إلى العراقيين ، في سبيل تأمين انسحاب سلس للقوات الأمريكية من العراق ، وكل ذلك تم بعد صعود اليمين الألماني إلى الحكم واستلام ميركل سدة المستشارية في ألمانيا [١٩].

وأعرب وزير الخارجية الألماني فرانك شتاينماير عن أمله في دمج الأطراف الإقليمية في الساحة العراقية في أي تسوية ، ودعا إلى تفعيل توصيات لجنة بيكر – هاميلتون ، ولاسيما ما يتعلق منها بإشراك سورية وإيران في حل القضية العراقية . أما بالنسبة للدعم الألماني للعراق بالنسبة للجانب الأمني والعسكري ، فقد أجمع الكثير من السياسيين الألمان على استحالة إرسال قوات عسكرية ألمانية ، على الرغم من التقارب الألماني الأمريكي ، ورأوا أن الدعم الممكن للمساعدة في إحلال الأمن في العراق يتلخص في تقديم الجيش الألماني الاتحادي المزيد من الدورات التدريبية لقوات الأمن العراقية ، شريطة أن يكون ذلك خارج الأراضي العراقية [٢٠].

أما فرنسا التي كانت تعد المتزعمة للمعسكر المناهض للسياسة الأمريكية ازاء العراق؛ فهددت باستخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن قبيل بدء الحرب في العام ٢٠٠٣، واستمرت بمعارضتها حتى بعد وقوع الاحتلال . وعانت من موقفها هذا كثيراً ، إذ ساءت من جراء هذا

الموقف العلاقات الفرنسية الأمريكية كثيراً في عهد الرئيس جاك شيراك ، واستبعدت الولايات المتحدة الأمريكية فرنسا وشركاتها من عقود إعادة اعمار العراق ، وعرقلت عقودها النفطية مع العراق ، ولاسيما تلك الموقعة في عهد النظام السابق . واستمر هذا الموقف الأمريكي حتى بعد التغير النسبي الذي أصاب السياسة الفرنسية في نهايات عهد الرئيس شيراك ، الذي لم يتوقف عن انتقاد الساسة الأمريكية كلما حانت الفرصة لذلك ، فنجده في كانون الثاني ٢٠٠٧ يوجه نقداً لاذعاً لها بقوله " إن غزو العراق مغامرة قوّضت استقرار المنطقة بأسرها " [٢١].

وجاء التغير الكبير في الموقف الفرنسي بعد اعتلاء الرئيس نيكولا ساركوزي سدة الحكم في الاليزيه، إذ نأى بنفسه عن الموقف الفرنسي السابق الذي اتخذه سلفه الرئيس شيراك ، واتجه بقوة نحو التقارب مع الولايات المتحدة في أغلب المجالات السياسية ، وسعى إلى إحداث تحول في العلاقات بين البلدين ، وحاول إيجاد مقاربة سياسية بين الموقف الفرنسي والسياسة الأمريكية في العراق ، في محاولة منه لرأب الصدع الذي أصاب العلاقات الفرنسية الأمريكية قبيل وبعد الغزو الأمريكي للعراق أيام حكم الرئيس شيراك . لذلك أوفد وزير خارجيته برنار كوشنير إلى العراق، ومحاولته تنسيق مواقفه تجاه القضية العراقية مع الموقف الأمريكي ، وفي ذلك تخلي كبير عن الثوابت التي عرفتها السياسة الفرنسية منذ عهد ديغول ، تلك السياسة التي اتسمت بقدر كبير من الاستقلالية . فضلا عن إنها اتسمت (بالذات في موضوعة العراق) بمراعاة الشرعية الدولية [٢٢].

لقد رفع ساركوزي منذ حملته الانتخابية شعارين هما " القطيعة مع الماضي " أي مع تراث الجمهورية الفرنسية الخامسة ، لاسيما في مجال السياسة الخارجية ، والثاني " تضامن الغرب وتحالف الديمقراطيات " ومن خلاله يسعى للتقرب أكثر من الولايات المتحدة ، وعبّر بعد فوزه مباشرة عن رغبته بأن تكون " حليفة " له ، حتى وإن لم يحدث توافق تام بينهما [٢٣].

وسعت فرنسا من خلال توطيد علاقاتها مع الولايات المتحدة إلى تحقيق خطوة باتجاه الحصول على مكاسب معينة كالسماح مثلا للشركات الفرنسية بالاستثمار في مجال استخراج النفط والغاز ومجالات أخرى ، فضلا عن فتح أبواب الأسواق العراقية أمام البضائع الفرنسية . لذلك قامت فرنسا بفتح سفارتها في بغداد ، فضلا عن المركز الثقافي الذي أعيد افتتاحه في بغداد أيضا . وتسعى كذلك من خلال الاتحاد الأوروبي أن توطد موطئ قدمها في العراق من خلال البرامج الإنسانية وبرامج أعادة تأهيل وتدريب العراقيين ومشاركة الحكومة الفرنسية في الوفود التابعة للاتحاد الأوروبي إلى بغداد [٢٤].

أما الموقف الفرنسي من الاستراتيجية الأمريكية؛ فنجده متناقضا في مرحلتين ، ففي أواخر عهد الرئيس شيراك هاجم وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلازي السياسة الأمريكية، مشيرا إلى أن العراق بحاجة إلى حل سياسي أكثر من حاجته لزيادة أعداد القوات الأجنبية، وصرح في مقال

نشرته صحيفة لوموند الفرنسية في ١ كانون الثاني ٢٠٠٧ قائلا " إن المشكلة القائمة في العراق ليست في مستوى القوات المشاركة ، وهو الافتراض الأساس الذي لا تزال الخطة الأمريكية تقوم عليه ، بل هي مبنية على أساس أن يكون هناك قناعة ، وسبيل للخروج من الأزمة العسكرية في العراق "، وأضاف دوست بلازي " إن العنف في العراق لن ينتهي إلا من خلال الحوار ، وإعطاء كافة الطوائف الموجودة بالعراق نصيبا متساويا من السلطة والموارد"، وجدد دعوته إلى تحديد موعد لسحب القوات الأمريكية من العراق [٢٥].

أما فرنسا ساركوزي؛ فقد رحبت بالاستراتيجية الأمريكية في العراق ، وعدتها خطوة بالاتجاه الصحيح نحو إعادة الأمن في العراق ، وإعادة الاعمار . وهي في كل ذلك تغازل الأمريكان في سبيل الحصول على عقود كبيرة في مجالي النفط وإعادة الاعمار .

وحاول الرئيس ساركوزي الانغماس أكثر في الشأن العراقي من خلال دعوته لعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية تستضيفه باريس لتحقيق التقارب بين الفرقاء السياسيين العراقيين ، وفي هذا تطور مهم ، بعد أن كانت فرنسا تحاول عدم الانغماس في الشأن الداخلي العراقي ، هذا التطور إذا أضفناه إلى التصريحات التي أدلى بها وزير الخارجية كوشنير ، وانتقاده للحكومة العراقية وأدائها نستدل على مدى التغير في الموقف الفرنسي تجاه العراق [٢٦].

ثالثاً/ دور بعثة الاتحاد الأوروبي في العراق:

يمتلك العراق وضعاً جيوسياسياً مميزاً في المنطقة، وقربها للاتحاد الأوروبي جعله شريكاً مهماً، ولكنه بحاجة الى المساعدة خلال السنوات الاخيرة من خلال جهود الاتحاد الاوروبي والمفوضية الاوروبية منذ عام ٢٠٠٣ .

من الامور الرئيسة التي تمت المساعدة فيها : السياسة والعملية الانتخابية، وتعزيز دور القانون وحقوق الانسان، ودعم النازحين والمهجرين، والخدمات الاساسية والتطوير البشري وبناء القدرات للمؤسسات العراقية.

زيادة على ذلك، تم التفاوض حول اتفاقيتين مهمتين من أجل تقوية الاواصر، إذ وقعت مذكرة تفاهم في العام ٢٠١٠ حول التعاون في مجال الطاقة، فضلاً عن توقيع اتفاقية الشراكة والتعاون المشترك ٢٧.

وتمثل البعثة في العراق الاتحاد الاوروبي، وهي بعثة دبلوماسية تعمل عن كثب مع سفارات الدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي المعتمدة في بغداد، وهناك أيضا بعثة في اقليم كردستان في محافظة أربيل.

وتضمن البعثة اتمام المهام في كل من بغداد وأربيل، وتعد المحاور الدائم والرئيس للاتحاد الاوروبي مع السلطات المحلية، والمجتمع الدولي، واصحاب العلاقة لجميع الامور المرتبطة

بفعاليات الاتحاد الاوروبي الخارجية، وتتعاون بصورة مكثفة مع جميع بعثات الدول الاعضاء الدبلوماسية. وتسعى البعثة لضمان الوحدة وتنسيق وفعالية الخدمة الخارجية الاوروبية في العراق. كما تؤكد ضمان العلاقات المتبادلة في السياسة والاقتصاد والتجارة والطاقة وتطوير القطاعات.

إن وجود البعثة اساسي للارتقاء بمصالح وقيم الاتحاد الاوروبي في العراق، وهي في الخط الامامي لإيصال سياسة وعمل العلاقات الخارجية الاوروبية، تتراوح من السياسة الامنية والخارجية المشتركة من خلال التجارة والتعاون الى التعليم والعلاقات الثقافية.

إن البعثة تتعامل مع جدول الاعمال السياسي والاقتصادي الواسع بين الاتحاد الاوروبي والعراق، ومارست دوراً بالخصوص في تنفيذ اتفاقية الشراكة والتعاون مع العراق. كما تتعامل مع الحكومة المركزية في العراق وحكومة اقليم كردستان والسلطات والحكومات المحلية في المحافظات ومجلس النواب، وأيضا مع الاعلام ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية والتطورات التي تحدث في العراق.

ويتضمن عمل البعثة تنفيذ المشاريع في مجال التطوير والبرامج الانسانية في العراق، كما ادارت البعثة حقيبة تطوير التعاون بما يزيد عن ٢٠٠ مليون يورو في العراق من قسم تطوير التعاون في عمان. كما تم فتح مكتب المساعدات الانسانية للمفوضية الاوروبية في اب ٢٠١٤ في اربيل ونفذ برنامج للمساعدات الانسانية بقيمة ٣٠ مليون يورو لما يقارب على مليونين من المهجرين داخلياً على نطاق جميع مناطق العراق . فضلاً عن اللاجئين السوريين الذين اجبروا على النزوح عقب سيطرة تنظيم داعش الارهابي على مناطقهم. اما في العام ٢٠١٥ فأن مكتب المساعدات الانسانية للمفوضية الاوروبية قدم ٥٠ مليون يورو من المساعدات الانسانية الى العراق.

ويعد التحليل السياسي والتقارير هي من المهمات المهمة للبعثة، إذ يتم الاطلاع على هذه التقارير على نطاق واسع مما يدفع بها الى أبعد من مسائل السياسة الكلاسيكية والسياسة الامنية والتحليل الشامل والمهام لضمان التماسك والتنسيق في جميع جوانب عمل الخدمة الخارجية للاتحاد الاوروبي. ومثل هذه الاولويات لإنجازها، تقديم البعثة المساعي والمواقف الرسمية وتنفيذ انشطة التوعية بضمنها المفاهيم الخارجية لسياسة الاتحاد الاوروبي الداخلية. ولمتابعة هذه العملية، وضعت البعثة ١١ مجموعة عمل محلية في بغداد واربيل والتي تتفق بصورة منتظمة مع وجهة نظر الدول الاعضاء ونهجها المشترك والتحليل في ايصال رسائل الاتحاد الاوروبي المشتركة.

أما في مجال الدبلوماسية العامة؛ فإنَّ للبعثة دور حاسم في ايصال قيم الاتحاد الاوروبي وسياسات ونتائج تطوير التعاون لاستضافة اصحاب العلاقة في البلد والتزامها لتعزيز وجود الاتحاد الاوروبي في العراق، وأيضا من خلال مبادرات الدبلوماسية الثقافية ٢٨.

- اتفاقية الشراكة والتعاون المشترك:

انطلقت المفاوضات في تشرين الثاني ٢٠٠٦، خلال الجولة السابعة تم تحديث الاتفاقية من اتفاقية خاصة بالتجارة الى اتفاقية شراكة وتعاون شاملة، والتي تنص على الاجتماعات السنوية الوزارية وانشاء مجلس التعاون.

وفي ١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٩ انهت المفوضية الاوروبية والعراق المفاوضات حول نص اتفاقية الشراكة والتعاون والتي تؤشر العلاقة للمرة الاولى بين الاتحاد الاوروبي والعراق. ومن حيث المبدأ، فأن اتفاقية الشراكة والتعاون ستؤسس لاطار قانوني شامل لتعزيز العلاقات على نطاق واسع من الحقول ابتداءً من الأأور السياسية ومكافحة الارهاب، الى تعزيز حقوق الإنسان والتجارة والطاقة والخدمات.

وبخصوص التجارة فأن اتفاقية الشراكة والتعاون اتفاقية غير تفضيلية بالمساهمة في قواعد منظمة التجارة العالمية التي تشتمل على سوق مستدام يصل الى الاتحاد الاوروبي والبعض من العناصر التفضيلية في المشتريات والخدمات والاستثمار. وأيضا يعمل على تحديد إطار تعاون في مجالات أخرى مثل الصحة والبيئة والتعليم.

إنّ الهدف من هذه الاتفاقية أيضا هو دعم جهود العراق في الاصلاح والتطوير وتسهيل دمجه مع الاقتصاد العالمي الواسع، وعملية المفاوضات تؤكد عزم الاتحاد الأوروبي في دعم تحول العراق، كما ستكون الاتفاقية الاداة الاساس لمواصلة تعزيز العلاقات بين الاتحاد الاوروبي والعراق [٢٩].

ابان النظام السابق لم يكن للاتحاد الأوروبي أي علاقات سياسية أو تعاقدية مع العراق، فيما اقتصر دور الاتحاد الأوروبي على تنفيذ عقوبات مجلس الامن خلال التسعينيات، وكان الاتحاد الأوروبي لاعب مهم في مجال حقوق الانسان منذ عام ١٩٩٢، وكان المجتمع الأوروبي المتبرع الاكبر في مجال المساعدات الانسانية الى العراق بعد الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٣ ، وما زالت المفوضية الاوروبية ثالث أكبر شريك للعراق بعد الولايات المتحدة واليابان.

وتم تحضير برنامج ورقة الاستراتيجية المشتركة للعراق في الحقبة ما بين ٢٠١١ و٢٠١٣ كخطوة تالية في العلاقات بين الاتحاد الاوروبي والعراق، بهدف الانخراط في عملية المساعدة للتخطيط السنوي، وهذه الورقة تمت الاستجابة لها من قبل المجلس الأوروبي لوضع استراتيجيات الشراكة لمنطقة البحر المتوسط والشرق الاوسط، إذ تعكس الاستراتيجية سياسات الحكومة العراقية إزاء التعاون الانمائي الدولي.

لقد تم تقديم الدعم الإنساني منذ عام ١٩٩٢، إذ كانت المفوضية الاوروبية أكبر جهة مانحة لمساعدة العراق بعد الأمم المتحدة. فقام مكتب المساعدات الانسانية للمفوضية الاوروبية بتزويد ما

يقارب (١٥٧) مليون يورو كأنشطة إغاثية. وفي العام ٢٠٠٣، استجاب مكتب المساعدات الانسانية للمفوضية الاوروبية لتزويد العراق بـ(١٠٠) مليون يورو في العام ٢٠٠٣. كما بدأت المفوضية الاوروبية بتزويد مساعدات لإعادة الاعمار عند انخفاض الحاجة الى المساعدات الانسانية.

ونشطت المفوضية الأوروبية مع المانحين في تحضير مؤتمر مدريد، إذ كانت الجهود متعددة من أجل مساعدة العراق لإطلاق إعادة الاعمار، فتعهدت المفوضية خلال المؤتمر بمساهمة إجمالية بحوالي (٢٠٠) مليون يورو في العام ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ ، فيما تعهد الاتحاد الأوروبي ككل بتقديم (١,٢٥) مليار يورو. وكانت المفوضية الاوروبية واحدة من الداعمين لإنشاء صندوق لتوجيه الدعم الدولي من أجل إعادة الاعمار في العراق. واليوم تعد المفوضية الاوروبية واحدة من ٢٥ جهة مانحة في لجنة التمويل الدولي من أجل إعادة الاعمار في العراق والتي تنفذ بواسطة الامم المتحدة والبنك الدولي ٣٠.

- المساعدات الإنسانية:

منذ عام ٢٠٠٣ زودت المفوضية الاوروبية ما يقارب ١٧٠ مليون يورو في مجال المساعدات الانسانية لمساعدة الضحايا في ازمة العراق، تذهب المساعدات الى المهجرين داخل العراق وايضا اللاجئين في البلدان المجاورة مثل الاردن ولبنان وتركيا وسوريا.

لقد انتجت الحرب في العام ٢٠٠٣ والتدهور الامني المصاحب نزوح جماعي والافتقار الى الحماية للمدنيين. إذ زادت معاناة الفئات الضعيفة مع ضعف الوصول الى الفرص الوظيفية والخدمات الاساسية مثل المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم. وخصصت المفوضية الاوروبية منذ العام ٢٠٠٣ (١٢٣) مليون يورو للخدمات الطبية الاساسية واعادة تأهيل محطات المياه ومحطات الصرف الصحي في جميع أنحاء البلاد.

وفي العام ٢٠٠٩ تبنت المفوضية تمويل اضافي بمقدار (١٠) مليون يورو لمئات الالاف للنازحين داخل العراق. وتعد هذه المساعدة لتأمين الحماية والمواد الاغاثية للمهرجين والفئات الضعيفة المتضررة نتيجة النزاعات، وتشمل ايضا اللاجئين في العراق قبيل الحرب.

وتضمن البرنامج مساعدة اللاجئين العراقيين النازحين إلى سوريا والأردن ولبنان وتركيا، فقد عبر مئات الالاف من العراقيين منذ العام ٢٠٠٣ إلى الدول المجاورة في العام ٢٠٠٩، ولا تزال عشرات الالاف من الفئات الضعيفة تعيش في ظروف صعبة. ولهذا قامت المفوضية بتخصيص مبلغ ١٠ مليون يورو للاجئين من الفئات الضعيفة، إذ تركزت المساعدات على الرعاية الصحية الأولية والمساعدات الطبية وتوزيع مواد غذائية . كما تم دعم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وتزويدها حق الحماية، ويعد هذا مهماً للتعريف بالفئات الأكثر ضعفا وتقييم احتياجاتهم.

واستمر قسم المساعدات الانسانية في المفوضية بالخصوص في تقوية الشراكة والعمل جنبا الى جنب مع العاملين في المجال الانساني والاستجابة الى الازمة بضمنها مؤسسات الامم المتحدة والمنظمات الغير حكومية واللجنة الدولية للصليب الاحمر.

على كل حال، ما يزال وصول الى القضايا الانسانية في العراق مشكلة كبيرة، نظراً الى المخاطر الأمنية، إذ لا تزال العديد من المناطق غير قابلة الوصول للمنظمات الدولية، الأمر الذي يعوق تقييم الاحتياجات وتوصيل المساعدات الانسانية الى معظم الفئات الضعيفة ٣١.

- الجانب الثقافي:

إن تحسن الوضع الامني في البلد أدى الى اعتبار الثقافة عامل مهم، وتعد الثقافة أداة جيدة كغيرها أو أفضل لسد الثغرات وحلول لعدم التوافق. تحت مظلة الموسيقى الكلاسيكية وكرة القدم أو الرقص أو الرسم ستتوحد جميع العقائد والخلفيات العرقية والدينية تحت سقف واحد، إذ يعد عامل الثقافة أهم من المعتقدات السياسية.

وساعدت بعثة الاتحاد الاوروبي الى العراق على التعريف بالفن العراقي والثقافة، وتعد الثقافة في العراق معترف بها كموهبة عظيمة مع بعد تاريخي عميق ومتأصل ليشعر الجميع بفخر الانتماء الى البلد ٣٢.

- التعاون الاستخباري:

اتفقت وزارة الداخلية العراقية مع وفد الاتحاد الأوربي المشارك في مؤتمر المقاتلين الأجانب في بغداد، على التعاون الثنائي عبر مشروع يعد له الاتحاد الاوروبي، ويتضمن تأسيس مركز استخباري للمتابعة وتبادل المعلومات والبيانات.

وذكر بيان للوزارة يوم ٢٩ تشرين الأول ٢٠١٥، ان "وزير الداخلية محمد الغبان استقبل نائب مدير الاتحاد الأوروبي للخدمات الخارجية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كريستيان بيركر، يرافقه رئيس قسم شبه الجزيرة العربية والعراق وايران جون اوروك ومسؤولين آخرين، وقد جرى خلال اللقاء الذي حضره وكيل شؤون الشرطة الفريق، موفق عبد الهادي، تبادل وجهات النظر، فيما يخص خطط التعاون لمواجهة الخطر الإرهابي وسبل التصدي لعمليات تجنيد وترحيل الإرهابيين باتجاه العراق وسوريا " .

وتابع البيان أن "المسؤول الأوروبي شرح الخطط التي تعتمدها بلدان الاتحاد الأوروبي، معبراً عن قلقه من احتمالات عودة الإرهابيين إلى الدول التي كانوا يقيمون فيها من وجود خلايا نائمة، فضلاً عن استمرار عمليات غسل الأدمغة والتجنيد واجتذاب المقاتلين " .

من جهته أشار وزير الداخلية بحسب البيان إلى أهمية الانتقال من مرحلة اتخاذ القرارات والتفاهمات إلى الشروع لعمليات إجرائية وخطط عملية وتبادل معلوماتي واستخباري دائم، لان هناك

المئات بل الآلاف من الإرهابيين قدموا من بلدان أوربا، وهناك الآلاف جاءوا من أكثر من مائة بلد من بلدان العالم دون إن تنجح الكثير من الدول في اتفاقهم، ويتم تسهيل مهمة إدخالهم إلى العراق وسوريا عبر تركيا، مطالبا بتفعيل قرارات مجلس الامن ذات الصلة " .

وأكد ضرورة مراقبة الفضاء الالكتروني، لأن عمليات الاجتذاب والتجنيد والترحيل تتم بشبكات التواصل الاجتماعي، وتقوم بها خلايا في العديد من دول أوروبا الغربية، وقد اتفق الطرفان على التعاون الثنائي عبر مشروع يعد له الاتحاد الاوربي وتتضمن تأسيس مركز استخباري للمتابعة وتبادل المعلومات والبيانات ٣٣.

– زيارة وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي للعراق:

قامت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغريني بزيارة إلى العراق يومي ٢٢–٢٣ كانون الأول ٢٠١٥ بزيارة إلى العراق، شملت بغداد وأربيل ، وقال المكتب الدبلوماسي للاتحاد الأوروبي في بيان إن موغيريني "وجهت رسالة تضامن وأكدت أن الاتحاد الأوروبي مستعد لتعزيز علاقاته مع العراق".

وأجرت موغريني محادثات في بغداد مع رئيس الوزراء حيدر العبادي ووزير الخارجية إبراهيم الجعفري ورئيس مجلس النواب سليم الجبوري. وتجهت إلى أربيل، إذ ناقشت التحديات الكبرى التي تواجهها منطقة كردستان وسكانها أمام تنظيم الدولة و"الكارثة الإنسانية التي تسبب بها التنظيم"، والتقت رئيس الإقليم مسعود بارزاني.

وأكد البيان أن الاتحاد الأوروبي الذي قدم مساعدات إنسانية بقيمة عشرين مليون يورو إلى العراق "مستعد لتقديم مزيد من الدعم السياسي والإنساني والتنموي لمساعدة البلاد في مكافحتها التطرف العنيف" ٣٤.

رابعاً/ التعاون بين العراق ودول الاتحاد الأوروبي:

عادت العلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي والعراق الى سابق عهدها تدريجياً بعد العام ٢٠٠٣ ، إلا إنه وعلى الرغم من تخصيص أكثر من مليار يورو لعمليات الاعمار منذ عام ٢٠٠٣ ، وإقامة مكتب المفوضية الاوربية [٣٥] في بغداد في عام ٢٠٠٥، فمازال الاتحاد الأوروبي يحتاج الى زيادة تعاونه وشراكته مع العراق .

ولعل اتجاه دول الاتحاد الأوروبي نحو تعزيز العلاقات مع العراق له أسبابه ودوافعه الاقتصادية، وأول التوجهات الأوروبية نحو العراق تمثل بافتتاح مقر لبعثة المفوضية الاوربية عام ٢٠٠٥ في بغداد، البعثة تضم أكثر من (١٣٠) ممثلاً دبلوماسياً، وتلخصت استراتيجية المفوضية من خلال إطار عمل مشترك يسعى الى تطوير عراق آمن ومستقر وديمقراطي، وتنويع اقتصاد السوق، وربط العراق اقتصادياً وسياسياً مع النظام العالمي ٣٦ .

وقد تولت بعثة الاتحاد الأوروبي وما عرف ببعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون مسؤولية تدريب مسؤولي القضاء والشرطة والسجون وقد بلغت ميزانية هذا البرنامج (٣٠) مليون يورو، وقد بلغ عدد الدورات أكثر من (١٠٠) دورة تدريب في (٢٥) دولة أوروبية، وتم تدريب ما يقارب ثلاثة آلاف شرطي وقاضي عراقي ٣٧ .

كما وقع العراق اتفاقاً مع البعثة لإقامة علاقات شراكة بين الجانبين، كما أعلنت الحكومة العراقية رغبتها لإقامة علاقات لإشراك رجال أعمال أوروبيين في مشاريع البناء والإعمار وتنشيط عمل القطاع الخاص ٣٨ .

التوجه الأوروبي نحو العراق تم عن طريق البعثة، فضلاً عن طريق تفعيل العلاقات بين العراق والبلدان الأوروبية من جهة أخرى ، وتجسد ذلك التوجه بالزيارات التي قام بها العديد من المسؤولين الأوروبيين بعد سنوات من الانقطاع، وتوقيع العديد من الاتفاقيات الأمنية والاقتصادية، وكذلك في مجال التعليم، كما أثمر هذا التوجه عن إعادة افتتاح العديد من السفارات، وتوسيع التمثيل الدبلوماسي الى مستوى سفارات وقنصليات [٣٩]، إذ بدأت العديد من دول الاتحاد الأوروبي بإعداد خطط واستراتيجيات تحدد من خلالها أسس العلاقة مع العراق، فالحكومة الفرنسية شاركت عن طريق الامم المتحدة بتقديم منحة قدرها عشرة ملايين يورو، وذلك لدعم مشاريع المنظمة الدولية المقامة في العراق، فالسياسة الفرنسية حددت بمحورين للتعامل مع العراق الأول يتمثل بإعطاء الأمم المتحدة دوراً رئيساً للعمل فيه وعلى ضوء مشروعية الامم المتحدة، أما المحور الثاني؛ فيتمثل بمحور المجموعة الأوروبية، فالكثير من التمويل الفرنسي يمر عبر الاتحاد الأوروبي لتخصيص الأموال والعمل في العراق ٤٠ .

كما أعلنت فرنسا عن مشروعين استراتيجيين، الأول يتعلق بالتنمية الاقتصادية ويتضمن افتتاح مقر لمؤسسة تنموية فرنسية لتأخذ على عاتقها مساعدة العراق لتطوير الاقتصاد وإعادة التنمية والاعمار، أما المشروع الثاني فيتعلق بتقديم الدعم للمؤسسات التربوية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية والقضائية وتعزيز وتيرة التبادل الثقافي، فضلاً عن تطوير تدريس اللغة الفرنسية ٤١ .

وقد عادت العلاقات العراقية – الفرنسية في مجال الدفاع بعد ابرام اتفاق يشمل شراء العراق لـ (٢٤) مروحية نقل كأول عقد تسليح بين البلدين منذ عام ١٩٩٠ [٤٢]، وقد بلغت قيمة الاتفاق ٣٦٠ مليون يورو، كما تضمن العقد تدريب الطواقم العراقية في فرنسا على هذه المروحيات، هذا التعاون غير المحدود أعرب عنه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في أول زيارة له الى العراق في١٠ شباط عام ٢٠٠٩ إذ أكد على التعاون الفرنسي اللامحدود من أجل إعادة إعمار العراق . التعاون الفرنسي تجسد أيضا من خلال الغاء الديون وما قيمته حوالي ٤،٨ يورو من الديون

العراقية في المدة بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٨، في إطار نادي باريس. ويشكل هذا الإلغاء الذي يشمل ٨٠ بالمائة من الالتزامات العراقية أهم مجهود ضمن سائر البلدان الغربية [٤٣].

اما التعاون مع الجانب الفرنسي في مجال إعادة البنى التحتية فشمل إبرام العديد من الاتفاقيات، فقد تم إبرام الاتفاقيات مع سويز – دوغريمون (محطة لماء الشرب ببغداد)، وسان غوبان بام (التزويد بالأنابيب في كربلاء)، ولافارج (مصانع اسمنت في كردستان)، شركة مطارات باريس الدولية (تصميم مشروع مطار الفرات الأوسط، كما شجعت فرنسا وبقوة شركاتها على العودة إلى السوق العراقية، بواسطة العديد من إجراءات الدعم الإداري، كإعادة تفعيل البعثة الوزارية المشتركة لإعادة إعمار العراق وتوفير أموال أولية لتمويل تدريب التقنيين العراقيين على تكنولوجيات فرنسية ٤٤ .

أما التعاون في المجال الاكاديمي والعلمي والتقني؛ فقد شمل تقديم دعم مالي من قبل (مركز الرياضيات البحتة والتطبيقية) بمدينة نيس، والمتخصص في تنظيم دورات تدريبية لطلبة الدكتوراه في الرياضيات بفرنسا والخارج. وقد وجهت الدعوة للطلبة العراقيين للمشاركة في دورات المركز، وتستقبل فرنسا حوالي (٨٠) طالباً عراقياً يستفيدون من منح لفترات دراسية تمتد إلى ٣ و٤ سنوات [٤٥] .

وفي مجال التعاون في ميدان علم الاثار والدراسات الخاصة بالمتاحف اندرج هذا التعاون في إطار اتفاق ثنائي أبرم عام ٢٠٠٠، وافتتحت أول ورشة للتنقيب عن الآثار في كردستان في كيلكا ميلشيك في أربيل. أما المساعدات الانسانية فقد قدمت فرنسا ٧ ملايين يورو خلال ٢٠٠٣-٢٠٠٤)، أما خلال عام ٢٠٠٩، فقد استفادت منها منظمة غير حكومية من المساعدات الفرنسية فقد قدمت المساعدات الى (المنظمة الدولية للمعوقين) وبلغت قيمة المساعدة (١٧٥ ٠٠٠) يورو لتمويل برنامج طوارئ لفائدة الجرحى والمعوقين ٤٦ .

أما التعاون مع الجانب الالماني؛ فقد أخذ بالاتساع بعد ٢٠٠٣ ، فالعراق ولحقب طويلة كان من المستوردين للمنتجات الألمانية، وبلغت قيمة المبادلات بين الطرفين في ثمانينيات القرن الماضي بـ ٤ مليارات يورو سنوياً، لكن عام ٢٠٠٧ لم تصدر المانيا إلى العراق إلا ما يقارب ٣١٩ مليون يورو من المنتجات، في حين بلغت قيمة الواردات الألمانية إلى العراق عام ٢٠٠٩ ما قيمته (٨٦،٣) مليون يورو، أما قيمة الصادرات الألمانية إلى العراق (٣٠٤،٥) مليون يورو .

وفور انتهاء الحرب قدمت ألمانيا عدد من المساعدات الإنسانية بلغت عام ٢٠٠٣ ما يقارب (٢٤) مليون يورو، كما أسهمت في مجال تشييد عدد من المؤسسات التي تضررت خلال مدة الحرب، وتم تنفيذ رحلات لغرض التدريب وبرامج التعليم المهني، واستقبلت ألمانيا (٢٥) دبلوماسياً عراقياً في دورة تدريب بإشراف وزارة الخارجية الألمانية، كما زار عدد من الأساتذة الجامعيين

ألمانيا عن طريق منحة قدمتها مؤسسة (DAAD)، وقد أسهمت المانيا في تدريب عدد من ضباط الشرطة العراقيين، إذ تم الاتفاق مع الحكومة العراقية المؤقتة آنذاك على تدريب الشرطة العراقية في الإمارات العربية عن طريق مدرسين ألمان ٤٧ .

كما نفذت الحكومة الألمانية برنامج "آفاق العراق ٢٠١٥ – اليوم نزرع وغداً نحصد" الذي يهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين العراق وألمانيا والتبادل الثقافي من خلال دعم الكفاءات العراقية الشابة. في هذا السياق تُتاح للمشاركين العراقيين إمكانية تعلم اللغة الألمانية والتعرف على ألمانيا والاطلاع على طبيعة العمل في إحدى الشركات الألمانية. تم تنفيذ المشروع للمرة الأولى في عام ٢٠٠٩ من قبل وزارة الخارجية الألمانية ومعهد غوته والاتحاد الألماني لغرف التجارة والصناعة. المشروع خصص للأكاديميين العراقيين في تخصصات النفط والغاز والطاقة والبناء والهندسة المدنية وتقنيات معالجة مياه الشرب ومياه الصرف الصحي والتقنيات الطبية وتكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية والأمن والتمويل وشؤون المصارف ٤٨ .

كما قامت وزارة الخارجية الألمانية منذ عام ٢٠٠٨ بتقديم دعم مالي لصالح بناء مراكز رعاية ضحايا التعذيب في العراق يُقدر بـ(٥٠٠٠٠٠) يورو. وقد كان مركز برلين لعلاج ضحايا التعذيب قد أسس في عام ٢٠٠٥ مركزاً لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب في مدينة كركوك، كان هذا المركز الأول من نوعه وأمكن من خلاله رعاية أكثر من (٢٠٠٠) فرد حتى الآن. وتبعه في عام ٢٠٠٩ مركز ثان في السليمانية. وأخيراً تم في ٥ آيار ٢٠١٠ افتتاح أحدث مركز علاجي لضحايا التعذيب في مدينة أربيل ٤٩ .

أما في مجال الحفاظ على الإرث الثقافي فقد وقع العراق وألمانيا في الثالث من آب ٢٠٠٩ على برنامج مُعَد في مجال البحوث الأثرية والحفاظ على التراث الثقافي. وتضمن الاتفاق على مجموعة خطوات تضمن الحفاظ على الاماكن الأثرية مثل صيانة ضريح النبي ذي الكفل، وكذلك خطط لغرض القيام بدورات تدريبية لعلماء الآثار ومهندسي الترميم العراقيين لغرض تمكينهم من الحصول على منح دراسية والقيام بدورات تأهيل تطبيقية في مجال الحفاظ المعماري وتصميم النسخ وكذلك تقديم خدمات إستشارية من قِبل متاحف الدولة في برلين لبناء إدارة متحف ناشطة في المتحف الوطني العراقي ٥٠ .

العلاقات الثقافية أتسعت مع دول الاتحاد الأوروبي بعد ٢٠٠٣؛ فلم تقتصر توقيع الاتفاقيات على الجانب الالماني في مجال الحفاظ على الارث الثقافي، إذ تم إعادة افتتاح المتحف الوطني العراقي بمساهمة إيطالية بعد ان تعرض لأعمال نهب عام ٢٠٠٣ ، وقد سمح التدخل الإيطالي بداية بإنشاء إرشيف الكتروني لتصنيف القطع الأثرية التي تم نهبها من المتحف. كما قام علماء الآثار الإيطاليون بترميم بعض القطع الأثرية المهمة وبينها بعض القطع العاجية القادمة من نمرود

وسباع تل هرمل، وجزئيا إناء الوركاء ، وتم إعادة افتتاح أهم قاعات المتحف وهي القاعة الاشورية والقاعة الإسلامية، وتحقق ذلك بفضل التزام الحكومة الإيطالية الذي بدأ من العام ٢٠٠٣ [٥١].

كما أنجزت الإدارة العامة للمتوسط والشرق الأوسط بوزارة الخارجية الإيطالية ، عبر قوة العمل من أجل العراق، عملاً لغرض استعادة التراث الأثري العراقي. وقد حلت محل هذه الأخيرة منذ كانون الثاني ٢٠٠٩ الإدارة العامة للتعاون الإنمائي التي قامت بتأسيس قوة عمل تلتزم في قطاع الثقافة ببرامج مهمة ستسمح ليس فقط بتزويد العراق ببنية تحتية ومتاحف ترقى إلى أعلى المستويات الدولية، بل أيضا بفتح آفاق جديدة للتنمية الاقتصادية للبلاد وبشكل خاص في قطاع السياحة، فضلاً عن ذلك فقد تمت إعادة تأهيل متاحف الديوانية والنجف والناصرية.

كذلك قامت وزارة الثروات والأنشطة الثقافية الايطالية بتنفيذ أعمال للحفاظ على موقع أور الأثري تمهيداً للقيام بأعمال أوسع نطاقا في هذا الموقع، وتقوم الإدارة العامة للتعاون الإنمائي بدورها بدراسة برنامج للتكوين في ذات الموقع الأثري، فضلاً عن برنامج للتدريب وبناء القدرات في إقليم كردستان (متحف أربيل والسليمانية وقلعة أربيل) ٥٢ .

كما أبدت إيطاليا رغبتها في تقديم الخبرة في العديد من المجالات [٥٣]، ومنها مجال الموارد المائية وإرسال الخبراء لتنفيذ المشاريع الأروائية الكبيرة ،كما دعمت إيطاليا وزارة الري عن طريق مساهمتها بتشغيل وصيانة منشآت الري ومعالجة مشكلة الملوحة ٥٤ .

إن اتساع حجم العلاقات بين العراق ودول الاتحاد الأوروبي دفع بالعديد منها إلى إعادة افتتاح سفاراتها ، وكذلك توسيع حلقة التمثيل الدبلوماسي [٥٥]، كما ساهمت سفارات هذه الدول بتقديم العديد من البرامج في مجال التدريب والتطوير للعديد من المجالات .

ففي ٢٨ نيسان ٢٠٠٣ تم إعادة افتتاح السفارة الفرنسية في بغداد وليكون أنطوان سيفان هو أول دبلوماسي فرنسي يصل الى بغداد بعد انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٩١ أثر اشتراك فرنسا في حرب الخليج ، إلا أن العلاقات الدبلوماسية عادت عام ١٩٩٥ لكن ليس كسفارة وانما كشعبة لرعاية المصالح الفرنسية تحت العلم الروماني ، ومن ضمن فريق السفارة الذي وصل عام ٢٠٠٣ ممثلان عن التعاون الثقافي لغرض الاتصال بالجامعات والمؤسسات التعليمية والثقافية ، وبدأ استئناف العلاقات السياسية مع فرنسا بأعلى المستويات لاسيما بعد تبادل الزيارات بين المسؤولين كما هو الحال في زيارة ساركوزي الى العراق في شباط ٢٠٠٩ ، وزيارة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي الى فرنسا في أيار ٢٠٠٩ ٥٦ .

كما بدأت المانيا بتوسيع مستوى التمثيل الدبلوماسي إذ تم افتتاح القنصلية العامة في أربيل بتاريخ ١٨ شباط ٢٠٠٩ ليشمل نطاقها الإداري إقليم كردستان ٥٧ ، فضلاً عن السفارة الألمانية في بغداد .

ولعل اتساع هذا التمثيل يؤشر الرغبة الالمانية في توسيع ودعم وتطوير آفاق التعاون بين البلدين في المجالات كافة ،فالعراق من الممكن أن يكون مكاناً مربحاً للشركات الألمانية المستثمرة، ففي أول زيارة لوزير خارجية المانيا فرانك فالترشتاينماير منذ عام ١٩٨٧ الى العراق أعلن عن توقيع مذكرة تفاهم للتعاون العلمي والاكاديمي ، وتم الاتفاق على تأسيس جامعة عراقية – المانية بدعم وتعاون مالي وفني من ألمانيا ٥٨ .

أما السفارة البريطانية فقد أعيد افتتاحها في الأول من تموز ٢٠٠٤ بعد إغلاقها في ١٢ كانون الثاني ١٩٩١ ، كما توسع التمثيل الدبلوماسي البريطاني ليشمل افتتاح قنصلية في البصرة، فبريطانيا تشدد على أهمية العلاقات السياسية والاقتصادية مع بغداد والبصرة فقد أطلق رئيس الوزراء السابق غوردن بروان " مشروع تنمية البصرة " لغرض وضع الخطط الخاصة بالاستثمارات النفطية للمحافظة، كما ساهمت بريطانيا في تدريب العديد من الكوادر العراقية ٥٩.

اتسعت العلاقات بين العراق وبريطانيا وأثمرت عن التوصل الى اتفاقيات عديدة، ففي خلال زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي إلى لندن أعلن عن التوصل إلى اتفاق بين الحكومة العراقية والمجلس الثقافي البريطاني وبموجب هذا الاتفاق خصصت بريطانيا ثلاثة ملايين جنية استرليني لدعم قطاع التعليم العالي في العراق ٦٠ .

كما وقع العراق وبريطانيا في ٣٠ نيسان ٢٠٠٩ على اتفاق للصداقة والشراكة والتعاون، وتضمن التعاون في المجالات الدبلوماسية والتعليم والثقافة والتجارة والاقتصاد والطاقة، فضلاً عن مجالات الأمن ومكافحة الارهاب والتعاون في حكم القانون ، ففي مجال الاقتصاد دعا الاتفاق إلى بناء اقتصاديات مزدهرة ومتنوعة في كل من البلدين، وهذا يتم من خلال العمل كشركاء في ترويج التجارة بين البلدين والتوسيع في علاقات التجارة والاستثمارات الثنائية من خلال خلق بيئات استثمارية إيجابية، وإنشاء شبكات للحوار بين رجال الاعمال ، كما نص الاتفاق على تطبيق القانون والقضاء ودعم وترويج نظام قضائي قائم على احترام حقوق الانسان والسيادة الوطنية والتعاون بين الحكومتين لمواجهة الفساد والجريمة المنظمة ، كما تضمن الاتفاق التعاون لتعزيز وضع العراق في المنظمات الإقليمية والدولية وعلاقته معها ودعم مراجعة قرارات مجلس الأمن المتبقية الذي يمكن العراق للعود إلى وضعه القانوني، والذي كان يتمتع به من قبل اتخاذ قرار مجلس الامن الدولي ٦٦١ لعام ١٩٩٠، وفي مجال التعليم وفر هذا الاتفاق دعماً مستمراً

لجهود العراق للحفاظ على ميراثه الثقافي وحماية الآثار وإعادة تأهيل متاحف ومكتبات العراق ٦١ .

وبعد إغلاق السفارة السويدية لأكثر من ثمانية عشر عاماً عادت في العام ٢٠٠٣ لتفتح أبوابها من جديد، ولتبدأ مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين، وتهدف السويد من خلال هذا التمثيل إلى تقوية العلاقات الاقتصادية مع العراق ومساعدة العراق في مجال حقوق الانسان والقضاء ،وقد أعدت السويد استراتيجية لغرض التعاون مع العراق للمدة من ١ تموز ٢٠٠٩ ، لغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ ، وهدفت الاستراتيجية إلى تحسين مستوى المعيشة وتطوير مفاهيم حقوق الإنسان ودعم التجارة والنظام المالي والمصرفي ، وتعود العلاقات التجارية مع السويد إلى العام ١٩٨٠ ، وبلغ حجم الصادرات السويدية إلى العراق (٤٤٤) مليون دولار عام ٢٠٠٨ ، فيما بلغ حجم الصادرات العراقية إلى السويد ما يقارب (٩) مليون خلال العام نفسه . إن اتساع حجم المبادلات التجارية دفعت مجلس التجارة السويدي الى افتتاح مقر له في السفارة السويدية في العراق لمساعدة الشركات السويدية للتعرف على مجالات الاستثمار في العراق بشكل أوسع ،كما دفع الاتساع في حجم التبادلات التجارية وعودة العلاقات السياسية الى طبيعتها إلى افتتاح قنصلية في الاول من كانون الأول ٢٠٠٩ في إقليم كردستان، وتقوم القنصلية بتقديم الخدمات للشركات السويدية الراغبة في الاستثمار في العراق، فضلاً عن تقديم تأشيرات الدخول للسكان في إقليم كردستان ٦٢ .

مساعدة دول الاتحاد الأوروبي عن طريق سفاراتها لم تتوقف الى حد توفير المعلومات حول الاستثمار وإعداد الدورات التدريبية للملاكات العراقية ، بل تعدت إلى مساعدة المترجمين والموظفين العراقيين الذي عملوا لدى القوات المتعددة الجنسيات والذين تعرضوا لظروف أمنية صعبة ، إذ قررت الحكومة الدانماركية مساعدة المترجمين في الكتيبة الدانماركية التي كان مقرها البصرة والموظفين الذين كانوا في تلك الكتيبة سابقاً، لغرض منحهم حق اللجوء إلى الدنمارك بعد تقديم طلب الى السفارة، وخضوع الشخص المتقدم للتزكية الخاصة من قبل المندوبين الدانماركيين في بغداد أو في البصرة، للموافقة على الدخول الى الدنمارك .

وعلية فإن عودة العلاقات العراقية – الاوربية وإعادة التمثيل الدبلوماسي لأغلب دول الاتحاد يؤكد ان للعراق أهمية قصوى لدول الاتحاد الأوروبي لعائداته النفطية المخزونة وأهمية موقعه الجغرافي فسيكون العراق المكان المناسب بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي لمعاودة كسب طموحات سياسية واقتصادية لدول الاتحاد.

الخاتمة:

اتسم الموقف الأوروبي إزاء العراق وقضاياه بالكثير من الاختلافات ، سواء بين دول الاتحاد الأوروبي ، أو في مواقف كل دولة على حدة ، سواء قبل الاحتلال الأمريكي أو ما بعده . فبعد أن انقسم الأوروبيون إلى معسكرين متناقضين ، معسكر متحالف مع الولايات المتحدة تقوده بريطانيا ، ومعسكر رافض للسياسة الأمريكية تقوده فرنسا وألمانيا ، انتقل الرافضون إلى مواقف أخرى أقل ما يقال عنها إنها لينة مع الاحتلال الأمريكي للعراق ، لاسيما بعد انتقال زعامة البلدين من أهم مناوئين للسياسة الأمريكية وهما شيراك وشرويدر ، إلى من يحاول أن يكون من أقرب المقربين للإدارة الأمريكية وهما ساركوزي وميركل ، واللذان أصبحا ينافسان رئيس الوزراء البريطاني براون، إن لم يتفوقا عليه في مجال التوافق مع السياسة الأمريكية إزاء العراق .

ونرى إن أهم المتغيرات التي أدت بأهم الدول المعارضة للمشروع الأمريكي إلى تغيير مواقفها هو المصالح الاقتصادية ، ومحاولتهما الحصول على جزء من عقود إعمار العراق ، فضلاً عن العقود النفطية التي حرموا منها ، ولاسيما الفرنسيون الذين كانوا وقعوا مع العراق عقوداً بمليارات الدولارات في عهد النظام السابق ، والتي قام الأمريكان بإلغائها بعد احتلالهم للعراق .

لقد ركزت السياسة الخارجية العراقية على أهمية أن يكون للاتحاد الأوروبي دور كبير في التحولات الديمقراطية والسياسية والاقتصادية التي يشهدها العراق، وضرورة الإفادة من تجاربه العريقة بهذا الشأن، وفي كل المجالات التي يمكن أن يكون فيها عوناً للعراق والعراقيين في بناء دولتهم ومؤسساتها السياسية .

الاتحاد الأوروبي من جانبه وجد في التقارب مع العراق فرصة على قدر كبير من الأهمية، بالنظر الى ما يشكله العراق من أهمية له على الصعيدين الاقتصادي والاستراتيجي في آن واحد، لذا فإن السياسة الخارجية للعراق والاتحاد الأوروبي اتخذت منحى التقارب والتعاون والشراكة بشكل لم يسبق له مثيل من قبل في العلاقة بين الطرفين .

ملحق رقم (١)

قائمة بالتمثيل الدبلوماسي لدول الاتحاد الأوروبي في بغداد [٦٣]

ت	الدولة	مستوى التمثيل	الممثل
١	الاتحاد الأوروبي	بعثة	السفير يانا هاييباشكوفا
٢	بريطانيا	سفارة	السفير فرانسيز رايموند بيكر
٣	فرنسا	سفارة	السفير مارك باريتي
٤	ايطاليا	سفارة	السفير ماركو كارنيلوس
٥	المانيا	سفارة	السفير أكهارد بروزه
٦	كرواتيا	سفارة	السفير يركو فوكاس
٧	الدنمارك	سفارة	السفير كيرت منيك
١٠	هنغاريا	سفارة	السفير تيبور ساتماري
١١	رومانيا	سفارة	السفير اياكوب برادا
١٢	اسبانيا	سفارة	السفير خوزيه ماريا فيررا دو لابينا
١٣	السويد	سفارة	السفير انيكا مولن هلغرين
١٤	هولندا	سفارة	السفير يان هندريك أنتون فالتمانس
١٥	اليونان	سفارة	السفير دايونيسيون كيفيتوس
١٦	بلغاريا	بعثة	القائم بالأعمال كراسيمير فيلجيف جورجييف
١٧	بولونيا	بعثة	القائم بالأعمال انجي ماشنيتسا
١٩	تشيكيا	سفارة	السفير الكسندر لانغر
٢١	البرتغال	سفارة (ابو ظبي)	السفير جان فان زيلير لايتاو
٢٣	قبرص	بعثة (عمان/الأردن)	السفير شارالامبوس حادجيسافاس

ملحق رقم (٢)

قائمة بالتمثيل الدبلوماسي العراقي في دول الاتحاد الأوروبي [٦٤]

ت	الدولة	مستوى التمثيل	الممثل
١	الاتحاد الأوروبي	سفارة	السفير جواد كاظم الشليحاوي
٢	فرنسا	سفارة	السفير فريد مصطفى كامل ياسين
٣	ألمانيا	سفارة	السفير حسين محمود الخطيب
٤	اسبانيا	سفارة	السفير وديع بتي
٥	بلجيكا	سفارة	السفير جواد كاظم الشليحاوي
٦	لوكسمبورغ	سفير غير مقيم	السفير جواد كاظم الشليحاوي
٧	جمهورية التشيك	سفارة	السفير وليد أحمد شلتاغ
٨	البرتغال	سفارة	السفير سعد محمد رضا
٩	بريطانيا	سفارة	السفير فايق فريق نيروه يي
١٠	السويد		السفير بكر فتاح حسين
١١	الدانمارك	سفارة	السفير البرت عيسى نظر
١٢	اليونان	سفارة	السفير برهان نامق الجاف
١٣	هنغاريا	سفارة	السفير جاسم مهاوي الطائي
١٤	هولندا	سفارة	السفير سعد عبد المجيد العلي
١٥	النمسا	سفارة	السفير سرود رشيد نجيب
١٦	فنلندا	سفارة	السفير سعد عبد الوهاب جواد قنديل
١٧	النرويج	سفارة	سندس عمر علي البيركدار
١٨	ايطاليا	سفارة	السفير سيوان صابر برزاني
١٩	رومانيا	سفارة	السفير عمر احمد كريم البرزنجي
٢٠	ايرلندا	سفير غير مقيم	السفير فايق فريق نيروه يي
٢١	بلغاريا	سفارة	السفير قحطان طه خلف الجنابي
٢٢	سلوفاكيا	سفارة	السفير محمد حكيم الربيعي
٢٣	بولندا	سفارة	السفير اسعد سلطان حاجم ابو كلل
٢٤	لاتفيا	سفير غير مقيم	السفير اسعد سلطان حاجم ابو كلل

الهوامش:

[١] محمد مصطفى كمال وفؤاد نهراَ، صنع القرار في الاتحاد الاوربي والعلاقات العربية – الاوربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠١ ، ص١٨٣–١٨٥ .

[٢] اليزابث ستيفنز ، العلاقات العسكرية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الاوربي ، اوراق بحثية ، مركز الخليج للابحاث ، ٢٠٠٤ ، ص ٧٦ –٧٨

[٣] المصدر نفسه ، ص ٨٠

[٤] عامر محمد معاذ فارس ، السياسية الفرنسية تجاه الشرق الاوسط مابعد الحرب الباردة أطروحة دكتوراة مقدمة الى مجتلس كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٩ ، ص٢٦٣

[٥] محمد مصطفى كمال و فؤاد نهرا، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٥

[٦] طارق محمد طيب ظاهر القصار ، السياسة الخارجية الالمانية تجاه الشرق الاوسط بعد انتهاء الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٤٤ .

[٧] حسن نافعة ، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٥٢٦ .

[٨] شاركت الدول الأوروبية بالحرب على العراق من خلال العمل مباشرة في العراق ضمن القوات المتعددة الجنسيات أو التي تقدم الدعم من خلال العمل في بعض الدول المحيطة بالعراق فبلغ عدد القوات البريطانية ١٢،٤٠٠ القوات الايطالية ١٦٠٠، القوات الرومانية ٣٤٠ ، القوات البولندية ١٤٥٠ ، القوات البلغارية ١٥٥، الدنمارك ٤٩٦ ،النرويج ١٠ ، جمهورية التشيك ١١٠ ، القوات الهولندية ٨٠٠ ، بولندا ١,٧٠٠ ينظر : جريدة الحياة ، العدد ١٤٧٨٦، ١٧ أيلول ٢٠٠٣ .

[٩] اليزابث ستيفنز ، المصدر السابق ، ص ١١٤ .

[١٠] للمزيد من التفاصيل ينظر الموقع :
http://www.news.bbc.com/uk/hi/arabic/press/newsid_2367000/2367253.stm

[١١] عمرو الشوبكي ، المتغير الأوروبي والموقف الفرنسي من الحرب على العراق ، مقال منشور على الموقع :
http://www.islamonline.net/arabic/In_depth/Iraq_maps2003/article10.shtml

[١٢] عمرو حمزاوي ، الاتحاد الأوروبي إعادة تعريف العلاقة مع الولايات المتحدة ، مقال منشور على الموقع :
http://www.islamonline.net/arabic/in_depth/iraq_maps/2003/article03.shtml

[١٣] حسن نافعة ، المصدر السابق ، ص ٤٦٦ .

[١٤] صحيفة الحياة (لندن) ، العدد ١٥٠٦٢ ، ٢٣ حزيران ٢٠٠٤.

[١٥] ستار جبار الجابري ، موقف دول الاتحاد الأوروبي من الإستراتيجية الأمريكية في العراق ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٣٦ ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٤ .

[١٦] سعد هجرس ، رئيس الحكومة صاحب المزاج العكر أول ضحايا لعنة العراق ، مقال منشور على الموقع :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=16112

[١٧] صلاح التكمه جي ، الأهداف الرئيسة للإستراتيجية الأمريكية في العراق ، مقال منشور على موقع كتابات :
http://www.kitabat.com/salah_11.htm

[١٨] العراق على حافة الفوضى ، مقال منشور على الموقع :
http://www.news.bbc.co.uk/hi/arabic/press/newsid_3602000/3602967.stm

[١٩] ستار جبار الجابري ، المصدر السابق ، ص ٣٥ .

[٢٠] الدور الألماني في العراق مرهون بتغيير الإستراتيجية الأمريكية ، مقال منشور على الموقع :
http://www.dw-world.de/dw/article/02144226434800

[٢١] وزير خارجية فرنسا يهاجم مجددا الإستراتيجية الأمريكية في العراق ، مقال منشور على الموقع :
http//www.Islammemo.cc/akhbar/arb/2007/01/30/30877.htm

[٢٢] ستار جبار الجابري ، توجهات السياسة الفرنسية إزاء العراق في عهد الرئيس ساركوزي ، في : مستقبل العراق في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية ، السليمانية ، ٢٠١٣ ، ص ٦٧ .

[٢٣] فرنسا صديقة العرب هل هي بداية النهاية ، مقال منشور على الموقع :
http://www.asharqalawsat.com/leader.asp?section=3&article=4/9626&issueno=10397

[٢٤] ستار جبار الجابري ، توجهات السياسة الفرنسية ، ص ٦٨ .

[٢٥] ستار جبار الجابري ، موقف دول الاتحاد الأوروبي ، ص ٣٦ .

[٢٦] ستار جبار الجابري ، توجهات السياسة الفرنسية ، ص ٦٩ .

[٢٧] ينظر موقع بعثة الاتحاد الأوروبي لدى جمهورية العراق على الرابط :
http://eeas.europa.eu/delegations/iraq/eu_iraq/political_relations/index_ar.htm

[٢٨] ينظر موقع بعثة الاتحاد الأوروبي لدى جمهورية العراق على الرابط :
http://eeas.europa.eu/delegations/iraq/about_us/delegation_role/index_ar.htm

[٢٩] ينظر موقع بعثة الاتحاد الأوروبي لدى جمهورية العراق على الرابط :
http://eeas.europa.eu/delegations/iraq/eu_iraq/trade_relation/index_ar.htm

[٣٠] ينظر موقع بعثة الاتحاد الأوروبي لدى جمهورية العراق على الرابط :
http://eeas.europa.eu/delegations/iraq/eu_iraq/tech_financial_cooperation/index_ar.htm

[٣١] ينظر موقع بعثة الاتحاد الأوروبي لدى جمهورية العراق على الرابط :
http://eeas.europa.eu/delegations/iraq/eu_iraq/humanitarian_aid/index_ar.htm

[٣٢] ينظر موقع بعثة الاتحاد الأوروبي لدى جمهورية العراق على الرابط :
http://eeas.europa.eu/delegations/iraq/eu_iraq/civil_society_dialogue/index_ar.htm

[٣٣] ينظر الرابط :
http://rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/291020158

[٣٤] ينظر الرابط :
http://www.skynewsarabia.com/web/article/710612

[٣٥] المفوضية الاوربية هي بمثابة التجسيد لفكرة الاندماج الأوروبي فهي تمثل إطاراً للتعبير عن مصالح الاتحاد الأوروبي ككل، على الرغم من أن أعضاءها يتم تعيينهم بواسطة الدول الأعضاء إلا أن ولائهم الكامل يجب أن يكون لمصالح الاتحاد الأوروبي، ومهام المفوضية منصوص عليها في المادة ١٥٥ من معاهدة روما، وتتلخص في ثلاث مهام هي : إعداد التشريعات وتقديمها للمجلس للموافقة عليها ومراقبة التنفيذ على التشريعات والاتفاقيات وللمفوضية دور تنفيذي يتمثل بالاشراف على إدارة عدد من سياسات الجماعة . ينظر : موقع بعثة المفوضية الأوروبية في العراق على الرابط :

http://www.ec.europa.eu/external_relations/iraq/tca_en.htm

٣٧ جريدة الشرق الاوسط ، العدد ١١٣٥٩ ، ٣ كانون الثاني ٢٠١٠

٣٨ جريدة الصباح، العدد ١٥٨٢ ، ١١ كانون الثاني ٢٠٠٩

[٣٩] حول التمثيل الدبلوماسي لدول الاتحاد الأوروبي في العراق ، ينظر : ملحق رقم (١) .

٤٠ جريدة الساعة ، ١٤ حزيران ٢٠٠٣ .

٤١ جريدة الزمان ، العدد ٣٤٣٣ ، ٢٩ تشرين الأول ٢٠٠٩

[٤٢] بعد أن كانت فرنسا من أبرز شركاء العراق خلال السبعينايت والثمانينيات، تقلصت المبادلات بين البلدين تحت تأثير العقوبات الاقتصادية التي فرضت على البلد خلال عقد التسعينيات. بل إن انخفاض المبادلات تفاقم جراء غزو البلد خلال ٢٠٠٣، إذ هوت قيمة الصادرات لتصل إلى ١٤٣ مليون يورو خلال ٢٠٠٤ لتستقر منذ ذلك التاريخ (١٧٣ مليون يورو خلال ٢٠٠٨، أي بحصة من السوق تقل عن ١ بالمائة. ينظر : موقع السفارة الفرنسية في بغداد. http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/rubrique616.html

[٤٣] ستار جبار الجابري ، زيارة تاريخية للرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي للعراق ، دورية أوراق دولية ، مركز الدراسات الدولية– جامعة بغداد ، العدد ١٧٤، شباط ٢٠٠٩ ، ص ٣ .

٤٤ http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/rubrique617.html

[٤٥] وفي الجانب الاكاديمي قدمت اليونان أيضا منح دراسية عن طريق مؤسسة "I.K.Y" الحكومية المخصصة لدول اسيا وافريقيا واميركا الشمالية والجنوبية الزمالات ضمت معظم التخصصات الانسانية حيث شملت " الاثار، الدراسات التربوية، علم الاعراق البشرية، الفولكلور، التاريخ، علم اللغة، الفلسفة، علم النفس، المسرح، علم الاجتماع والترجمة . أنظر http://www.iraqcenter.net/vb/39930.html

٤٦ .http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/rubrique617.html

٤٧ طارق محمد طيب ظاهر القصار ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٨–٢٦٠

٤٨ ينظر : معهد غوته على الرابط : http://www.goethe.de/ins/iq/lp/ar6048041.htm

٤٩ ينظر موقع السفارة الألمانية في بغداد :

http://www.almania.diplo.de/Vertretung/almania/ar/03/03_Aussenpolitik_arab_Welt_NO/Hilfe_Folteropfer_Irak_Seite.html

٥٠ ينظر : المركز الألماني للاعلام :

Irakisches__Kulturerbe__Aug-09__DD__ar,property=Datenwww.almania-info.diplo.de

[٥١] ينظر الرابط :

http://www.esteri.it/MAE/AR/Sala_Stampa/ArchivioNotizie/Approfondimenti/2009/02/20090225_MuseoBaghdad.htm?LANG=AR

٥٢ ينظر الرابط نفسه .

[٥٣] اتفق العراق وايطاليا على تعزيز التعاون في ٢١ قطاعا مهما، إذ تلعب ايطاليا دوراً كبيراً في مجال حقوق الانسان والتعليم والموارد المائية والزراعة، وأبرز القطاعات التي تم الاتفاق على التعاون فيها هي: الدبلوماسية والاستثمار والنفط والزراعة والاعمار والاسكان والثقافة والتخطيط والتعاون الانمائي، فضلاً عن العلوم والتكنولوجيا والعدل والتجارة وامانة بغداد والشباب والرياضة والتعليم العالي والبحث العلمي والموارد المائية والنقل والمالية، فضلا عن الاتصالات والتربية والبيئة والشؤون الاجتماعية والبنك المركزي. ينظر الرابط :

http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=95056

٥٤ جريدة الزمان ، العدد ٣٣٣٥ ، ٧ كانون الثاني ٢٠٠٩ .

[٥٥] ينظر : الملحق رقم (١) .

٥٦ http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/rubrique309.html

٥٧ ينظر الرابط :

http://www.bagdad.diplo.de/Vertretung/bagdad/ar/Hinweis__Er_C3_B6ffnung__GK__Arbil__Seite.html

٥٨ جريدة الشرق الاوسط ، العدد ١١٠٤٠ ، ١٨ شباط ٢٠٠٤ .

٥٩ جريدة الشرق الاوسط ، العدد ١٠٩٧٨ ، ١٨ كانون الأول ٢٠٠٨ .

٦٠ جريدة الشرق الاوسط ، العدد ١١١١١ ، ٣٠ نيسان ٢٠٠٩ .

٦١ جريدة الزمان، العدد ٣٢٨٤ ، ٣ أيار ٢٠٠٩

٦٢ينظر : موقع السفارة السويدية في العراق على الرابط:

http://www.swedenabroad.com/Page_72083.aspx

[٦٣] الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على سجلات دائرة المراسم في وزارة الخارجية العراقية

[٦٤] الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على سجلات دائرة المراسم في وزارة الخارجية العراقية